3 - الحرف وهو الكلمة التي تدل على معنى في غيرها دون علاقة بالزمن» [1].

ولهذا السبب طعن في صحة تعريفاتهم لأنّها قائمة على أساس الدلالة المجردة قائلا «إن هذه التعريفات لا تتصف بالكمال لأنّها وحدها لا تكفي لحصر جميع الأفراد التي يجب أن تدخل في نطاقها ولا لنفي جميع ما عداها من الدخول فيه» [2].

ودعا إلى الاقتصار في تبويب الكلم على ما سماه النحاة علامات لأنّها هي وحدها الكفيلة بإقامة حدود جامعة مانعة.

يقول: «لما كانت العلامات هي التي تميّز بين الأنواع وتحصرها فإنها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنها جامعة ومانعة [3]». وهذا وجه الطرافة عنده لأنه يستند في هذا الموقف إلى رأي المدرسة الشكلية ويقصد بها المدرسة التوزيعية التي تزعّمها هاريس.

4 - ترجمة أقوال المحدثين وفق الإطار النظري للعمل

سبق أن أشرنا إلى أننا نهدف من وراء عرض آراء المحدثين في موضوع أقسام الكلم إلى التمهيد للسؤال الأساسي الذي حددناه لهذا القسم وهو معرفة الكفاية الوصفية لهذا التقسيم ومدى ملاءمته لمعطيات اللسان العربي وفي مقاربة أولى لهذه الغاية وفي صياغة أولى نتساءل إلى أي حدّ يمكن التسليم بوجاهة هذه الآراء التي استعرضناها فنتخذها دليلا على ضعف كفاية القسمة الثلاثية الوصفية لمعطيات العربية.

إن اختلاف منطلقات هذه البحوث وتعدد السياقات التاريخية التي اندرج ضمنها أصحابها حسبما وضحناه في القسم الأوّل لا يسمح لنا باعتمادها وفق

---

1 المرجع نفسه ص 8.

2 المرجع نفسه ص 20.

3 المرجع نفسه ص 21.